

بيان المنظمات الحقوقية حول واقعة الاعتداء على مخيمات اللاجئين السوريين في لبنان

freesyrianlawyers.com/index.php/ar/بيانات/item/237-بيان-المنظمات-الحقوقية-حول-واقعة-الاعتداء-على-مخيمات-

إن المنظمات الموقعة على هذا البيان إذ تترحم على الضحايا الأبرياء وتتمنى الشفاء للمصابين وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين ظلماً.

و إذ تستنكر وتدين بشدة هذه الممارسات التي كان واضحاً أنها ترافقت بدوافع عنصرية مقيتة تجلت في إذلال اللاجئين بشكل جماعي و التي تعتبر في المجمل انتهاكاً صارخاً للقوانين والمواثيق و الأعراف الدولية.

وإذ تشير إلى أن معظم القاطنين في هذه المخيمات هم بالنهاية ضحايا لنظام مجرم دمر البلاد وأهلك العباد و اضطروا لترك ديارهم وأموالهم هاربين من أعمال القتل والتنكيل التي مارستها ميليشيا حزب الله بحقهم في مناطقهم بسوريا ليجدوا أنفسهم ملاحقين مرة أخرى من ذات الطرف ومن يشبهه لكن هذه المرة في أرض لبنان التي كانوا يأملون أن ينعموا بالأمان فيها .

ومع إقرارها بحق الدولة اللبنانية في حماية أراضيها ، وبعدم جواز وجود أسلحة أو مظاهر عسكرية من قبل اللاجئين في كل المخيمات.

فإنها تطالب الحكومة اللبنانية بضرورة الالتزام بكافة المواثيق والاتفاقيات التي تخص حماية اللاجئين ، كونها المسؤولة عن التبعات القانونية لما يحصل من انتهاكات على أراضيها بحقهم.

كما تهيب بالمنظمات الحقوقية اللبنانية الشقيقة والقوى السياسية التي تتوقع منها أن تقف ضد

بيان المنظمات الحقوقية حول واقعة الاعتداء على مخيمات اللاجئين السوريين في لبنان:

بتاريخ 30 حزيران 2017 أقدمت مجموعة من الجيش اللبناني على اقتحام مخيمات عرسال بالسلاح والأليات العسكرية واستخدمت الذخيرة الحية بمواجهة اللاجئين السوريين بذريعة القضاء على الارهابيين، ورافق ذلك انتهاكات أسفرت عن سقوط قتلى ومصابين إضافة لأعمال تعذيب وإهانات واعتقال بحق القاطنين في المخيمات.

إن المنظمات الموقعة على هذا البيان إذ تترحم على الضحايا الأبرياء وتتمنى الشفاء للمصابين وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين ظلماً.

و إذ تستنكر وتدين بشدة هذه الممارسات التي كان واضحاً أنها ترافقت بدوافع عنصرية مقيتة تجلت في إذلال اللاجئين بشكل جماعي و التي تعتبر في المجمل انتهاكاً صارخاً للقوانين والمواثيق و الأعراف الدولية.

وإذ تشير إلى أن معظم القاطنين في هذه المخيمات هم بالنهاية ضحايا لنظام مجرم دمر البلاد وأهلك العباد و اضطروا لترك ديارهم وأموالهم هاربين من أعمال القتل والتنكيل التي مارستها ميليشيا حزب الله بحقهم في مناطقهم بسوريا ليجدوا أنفسهم ملاحقين مرة أخرى من ذات الطرف ومن يشبهه لكن هذه المرة في أرض لبنان التي كانوا يأملون أن ينعموا بالأمان فيها .

ومع إقرارها بحق الدولة اللبنانية في حماية أراضيها ، وبعدم جواز وجود أسلحة أو مظاهر عسكرية من قبل اللاجئين في كل المخيمات.

فإنها تطالب الحكومة اللبنانية بضرورة الالتزام بكافة المواثيق والاتفاقيات التي تخص حماية اللاجئين ، كونها المسؤولة عن التبعات القانونية لما يحصل من انتهاكات على أراضيها بحقهم.

كما تهيب بالمنظمات الحقوقية اللبنانية الشقيقة والقوى السياسية التي تتوقع منها أن تقف ضد الظلم أن تبادر لممارسة دورها في الضغط على المتحكمين بالقرار في لبنان لإيقاف مثل هذه الانتهاكات والسعي لفتح تحقيق حول ما جرى تمهيداً لمحاكمة ومحاسبة كل مرتكبيها وتعويض المتضررين .

كما تحت الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة على أخذ دورها في حماية اللاجئين ومنع وقوع أي انتهاكات بحقهم ، ووضع هذه المخيمات تحت إشراف دولي في حال فشل الحكومة اللبنانية بلجم ميليشيا حزب الله والتابعين لها والمؤتمرين بأمرها عن الاستمرار في الاعتداء على اللاجئين السوريين في لبنان.

1/تموز/2017

الموقعون:

1-مجلس القضاء السوري

2-نقابة المحامين-فرع حلب

- 3-مركز الكواكبي للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان
- 4-منظمة السلام والعدالة والتوثيق APJD
- 5-الشبكة السورية لحقوق الانسان
- 6-مركز توثيق الانتهاكات VDC
- 7-تجمع المحامين السوريين الأحرار
- 8-اليوم التالي
- 9-مديون للعدالة والسلام
- 10-مركز صدى للابحاث واستطلاع الراي
- 11-منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف
- 12-الشبكة الحقوقية السورية
- 13-حماة حقوق الانسان
- 14-مركز مسار
- 15- منظمة عدالة لحقوق الإنسان
- 16-رابطة المستقلين الكرد السوريين
- 17-المركز السوري للحريات الصحفية
- 18-المعهد السوري للعدالة
- 19-المركز الوطني لحقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات
- 20-منظمة تستقل
- 21-النقابة المركزية للمحامين السوريين الاحرار
- ٢٢-مركز افاق للدراسات والاستشارات القانونية

قراءة 115 مرات